الانتصاف من الرُّمّاني في ما نسبه إلى البصريين من منعهم نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعضها الآخر

أ.د. سعدون أحمد علي الرَّبَعِيّ
كلية التربية / جامعة بابل

مقدمة :

كان الباعث على تناول فكرة هذا الموضوع ما أطلقهُ الرماني (ت 384هـ) في كتابه معاني الحروف من أن البصريين يمنعون نيابة حروف الجر بعضها عن بعضها الآخر، إذ ضرب لذلك مثلاً الحرف (في) في قوله تعالى ((و لأصلِّبنَّكم في جذوع النخل))(طه/ 71) فقال: " البصريون يقولون(في) على بابها " [1] , و المعنى أن (في) لا تتضمن معنى (على) كما تأوله الكوفيون الذين يجيزون النيابة في حروف الجر , وعند مراجعتي معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في أثناء تدريسي مفردات مادة المعجم العربي على طلبة الدراسات العليا تبين لي في مادة (فثر) أن الخليل - وهو رأس بارز من رؤوس المدرسة البصرية في النحو واللغة - يقول بتناوب الحروف , و لا سيما الحرف (في) بمعنى (على) إذ احتج بالآية الكريمة المذكورة آنفاً تعضيدًا لمجيء (في) بمعنى (على)في قول الشاعر [2]:

و الأكل في الفاثور بالظهائرِ .قال الخليل : " و قوله : في الفاثور , أي : على الفاثور , كما قال تعالى ((و لأصلّبنَّكم في جذوع النخل))، أي : على جذوع النخل " [3] . ومما كانت فيه (في) مكان (على) , قول الشاعر[4] : هُم صلبوا العبديَّ في جذع نخلة فلا عطست شيبانُ إلا بأجدعا أي : على جذع نخلة . و قال عنترة :

بطلٌ كأن ثيابهُ في سرحةٍ يُحذى نعالَ السبت ليس بتوأم

أي :على سرحة من طولها ؛ لأن ثيابه لا تكون في داخل سرحة ؛ ولأن السرحة لا تكون وعاء للثياب [5]. و نقل ابن منظور(ت711هـ) عــن الجوهري (ت 393هـ) عــن يونس النحوي (ت182هـ) قوله " وزعم يونس أن العرب تقول : نزلت في أبيك , يريدون عليه " [6] .

وأما سيبويه فقد وجدته يصرّح بنيابة الحروف بعضها عن بعض ، و ضرب لذلك مثلاً بوقوع الحرف (عن) موقع الحرف (من) , فقال : " وأما (عن) فلِما عدا الشيء , وذلــك قولك : أطعمه عن جوع , جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : قد سقاه عن العيمةِ , العيمة شهوة اللبن , قال أبو عمرو : سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس . وناس يقولون : رميت عليها وأنشد :

أرمي عليها و هي فرعٌ أجمعُ و هي ثلاثُ أذرعٍ و إصبعُ

و كساه عن العُرْي , جعلهما قد تراخيا عنه . . . و قد تقع (مِن) موقعها أيضاً , تقول : أطعمه من جوع , وكساه من عُري , وسقاه من العيمة " [7] .

ومما ساقه ابن قتيبة شاهداً على مثل هذا الأمر قول لبيد : لِوِردٍ تقلصُ الغيطان عنهُ أي : من أجله [8] . و أما الاخفش الأوسط (ت215هـ) فهو كذلك ممن يجيزون نيابة الحروف ، إذ صرَّح بمجيء الحرف (الباء) بمعنى الحرف (على) ، فقال في تفسير قوله تعالى ((بكلِّ صراطٍ توعدون)) (الأعراف /من الآية 86) : " في معنى : على كلِّ صراطٍ توعدون " [9]. أما المبرد (285 هـ) فو جدته يقول بنيابة الحروف أيضاً إذا تقارب المعنى بينهما , فهو يقول : " و حروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع . قال الله جل ذكره : ((و لأ صلبنكم في جذوع

---

[1] معاني الحروف 96 .

[2] العين : 8/ 221 (فثر) .

[3] المصدر نفسه .

[4] المقتضب للمبرد 2/ 319 , و الخصائص 315/2, وأدب الكاتب 337.

[5] ينظر : الخصائص 2/ 312 , و أدب الكاتب 337 .

[6] لسان العرب (في) 5/ 182 .

[7] الكتاب 226/4-227 (هارون) .

[8] أدب الكاتب 347 .

[9] معاني القرآن 2/ 307 .

النخل)) ، أي : على " [1]. وتابعه في ذلك أبو بكر ابن السراج (316هـ) مشترطا التقارب بين الحرفين المتناوبين إذا تقاربت المعاني فقال : " و اعلم : أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني " [2], و ينظمُّ ابن جني (ت 392هـ) إلى المبرد وابن السراج في تجويز النيابة بين الحروف مقيدة بتقارب المعنى ، إذ يرى أنّ العرب قد تتسع في كلامها فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه بحسب المقتضى ، وقد أفرد باباً في كتابه الخصائص سمّاه (باب في استعمال حروف السياق بعضها مكان بعض) ومما قال فيه : " وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) و يحتجون بقول الله سبحانه ((مَنْ أنصاري إلى الله)) (الصف/14) , أي : مع الله و يقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) و يحتجون بقوله عزَّ وجل ((و لأ صلبنكم في جذوع النخل)) (طه/72) أي : عليها . و لسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا , لكنا نقول : إنه يكون في معناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه , والمسوغة له , فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا " [3]. ويقول أيضاً : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر , و كان أحدهما يتعدى بحرف و الآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر " [4]. على أنه أقرَّ بأن (في) تأتي بمعنى (على) ، فقال وهو يشرح بيت المتنبي :

" فرَّستنا سوابق كُنَّ فيه فارقَتْ لِبدَه و فيها طِرادُه

فيها, أي : عليها , كقوله سبحانه ((و لأصلبنكم في جذوع النخل)) "[5] .

مما تقدم يتبين لنا أن علماء البصرة المتقدمين لم ينكروا النيابة بين الحروف بل قالوا بها ، و عضدوا أقوالهم بالشواهد القرآنية و الشعرية , وكان رأيهم يتمحور في مسألتين :

إحداهما : إجازة النيابة بين حروف الجر بلا قيد أو شرط ومنهم الخليل و يونس و سيبويه و قد أوردنا نصوصهم التي صرحوا فيها بجواز النيابة بين الحروف .

و الأخرى : تقييد إجازة النيابة بشرط تقارب المعنى و دواعي السياق و مقتضاه ، و هو ما ورد في نصوص المبرد وابن السراج و ابن جني المذكورة آنفاً .

و بعد هذا كله هل يحق للرماني أن يطلق العنان للسانهِ ، و ينسب للبصريين منعهم نيابة الحروف بعضها عن بعضها الآخر ؟!. الحق أنه جانب الصواب ، و لم يكن في حكمه موفقاً ، و لعل ما أرميه به هنا هو نقص الاستقراء . على أن الكوفيين قد صرحوا بجواز النيابة بين الحروف في غير موضع من كتبهم وهو ما أشار إليه الرماني نفسه بقوله " و زعم الكوفيون أنها {يريد: في } تكون بمعنى (على) في قوله تعالى ((و لأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل)) "[6], و الذي دعاه إلى هذا القول هو ما أورده أئمة الكوفيين في تفسير هذه الآية , فهذا الفراء (206هـ)يقول : " يصلح (على) في موضع (في) , وإنما صلحت (في), لأنه يرفع في الخشبة في طولها , فصلحت (في) و صلحت (على) , لأنه يرفع فيها و يصير عليها " [7]. ويقول الطبري (310هـ) في تفسير الآية نفسها : " بمعنى : و لأصلبنكم على جذوع النخل "[8] .

ومما ورد في كلام العرب من حروف جرّ نابت مناب حروف أخر- غير ما مرّ معنا من نيابة (في) مناب (على) – ما يأتي :

أ- الباء بمعنى (عن) بعد السؤال , قال تعالى :((فسئل به خبيراً)) (الفرقان/59) , أي : عنه , و أنشد أبو عمرو بن العلاء للأخطل [9] : دعِ المُغَمَّرَ لا تسأل بمصرعهِ و اسأل بمصقلةَ البكريّ ما فَعَلا

أي : لا تسأل عن مصرعه , وأسأل عن مصقلة البكري ما فعلهُ ؟

ب- (في) مكان (الباء) ، كقول الراجز [10]:نلوذُ في أمٍّ لنا تُغتَصبْ ، أي: بأمٍّ .

ت- الباء بمعنى (من) ، قال أبو ذؤيب الهذلي [11] :

شرِبْنَ بماء البحرِ ثمَّ ترفَّعت متى لُجَج خُضرٍ لهُنَّ نئيجُ

---

[1] الكامل في اللغة والأدب 82/2 .

[2] الأصول في النحو 414/1-415 .

[3] الخصائص : 2/ 309 – 310 .

[4] الخصائص: 2/ 308 .

[5] الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي 63 .

[6] معاني الحروف :96.

[7] معاني القرآن للفراء:186/2 .

[8] جامع البيان للطبري : 476/3 .

[9] كتاب سيبويه : 299/2 , وأدب الكاتب :340 .

[10] الخصائص : 2/ 314 , و أدب الكاتب :342 .

[11] كتاب سيبويه : 2/ 114 , والخصائص :85/2 , وأدب الكاتب : 347- 348 .

أي : شربن من ماء البحر . ومثله قول عنترة [1] :

شربتْ بماءِ الدُّحرُضينِ فأصبحت زوراءَ تنفرُ عن حياضِ الدَّيْلمِ

ث- (على) بمعنى الباء ، كقول عوف بن عمرو [2] :

شدُّوا المطيَّ على دليلٍ دائبِ ، أي: بدليل .

ج- (في) بمعنى (من) ، كقول امرئ القيس [3] :

وهل ينعَمَنْ مَنْ كان أقرب عهدهِ ثلاثينَ شهراً في ثلاثةِ أحوالِ

أي: من ثلاثة أحوال .

ح- (اللام) بمعنى (مع) ، كقول متمّم بن نويرة [4] :

فلمّا تفرّقْنا كأنّي و مالكا لِطولِ اجتماعٍ لمْ نَبِتْ ليلةً معًا

أي: مع طول اجتماع .

خ- (على) بمعنى (عن) ، كقول القُحيف العقيلي [5] :

إذا رضِيَتْ عليَّ بنو قُشيــرٍ لَعَمْـرُ اللهِ أعجبني رضاها

أي : رضيت عني .

خاتمة البحث :

خلص البحث إلى جملة نتائج ، منها :

1- أثبت البحث - بالدليل النقلي – أن جمهور البصريين أجازوا نيابة الحروف بعضها مكان بعضها الآخر بلا قيد أو شرط كما أجازه الكوفيون ، وقد صرَّح بذلك كبار علمائهم كالخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والأخفش الأوسط (ت215 هـ) ، وقد أشار البحث إلى نصوصهم وأحال عليها في كتبهم ؛ على أن من البصريين المتأخرين من اشترط للنيابة تقارب المعنى بين الحرفين ومنهم المبرد (ت285 هـ) وابن السراج (ت316 هـ) وابن جني (ت392هـ) .

2- توصل البحث إلى أن نقص الإستقراء هو ما دفع الرماني (ت384هـ) إلى إطلاق القول بمنع البصريين نيابة الحروف بعضها مكان بعضها الآخر ، والقول إن الجواز في ذلك مذهب الكوفيين ، ولو كان الرماني قد تحصَّل على تلك النصوص التي أثبتناها لما وقع في مثل هذا الوهم .

3- يرى البحث أن انتظام نصوص عربية فصيحة حروفا ناب بعضها عن بعض فيه إشارة إلى سعة اللغة العربية وطواعيتها ، ومن ثم يعد مزية لها عبر التأريخ ، على أن محاولة بعض الباحثين حصر النيابة بحروف دون سواها فيه تحجيم للغة وتضييق لحقيقة نمائها وثرائها .

4- أثبت البحث صحة نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض في اللغة العربية ومثَّل له بنصوص فصيحة من الشعر ومن النثر معزوة إلى أصحابها ، وهي من النصوص التي يحتج بها على قضايا النحو واللغة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري ،اعتنى به وراجعه د. درويش جويدي ، المكتبة العصرية ، بيروت 2004 م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل السراج ، تح د. عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف 1973 م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ضبط وتعليق محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ط1 2001 م .

[1] كتاب سيبويه : 89/2 , و أدب الكاتب : 348 .

[2] الخصائص : 2/ 312 .

[3] الخصائص : 313/2 , أدب الكاتب : 352 .

[4] كتاب سيبويه :1/ 151 , أدب الكاتب 353 .

[5] المقتضب للمبرد : 32/2 , الخصائص : 2/ 311 – 312 , المحتسب لابن جني : 52/1 , 348وأدب الكاتب : 337.

- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ،تح محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990 م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح د . إبراهيم السامرائي و د . مهدي المخزومي ،دار الرشيد للنشر ، بغداد 1980 م .
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، لابن جني ، تح د. محسن غياض عجيل ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1990 م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، الناشر مؤسسة المعارف ، بيروت 1985 م .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ط3 1983 م .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي ، دار صادر بيروت 1999 م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تح د. عبد الحليم النجار وصاحبيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- معاني الحروف ،لعلي بن عيسى الرماني ، تح د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ،ط3 1984 م .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تح د . فائز فارس طبعة الكويت 1981 م .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تح محمد علي النجار وصاحبيه ، عالم الكتب ، بيروت ط3 1983 م .
- المقتضب ، للمبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة 1988 م .